الأبعاد الإبستيمولوجية والأسس المنهجية للنحو العربي

The epistemological dimensions and the methodological foundations of Arabic grammar

المؤلف: مصطفى بلبولة

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

البريد الالكتروني: mostefabelboula@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/05/28 تاريخ القبول:2019/10/18 تاريخ النشر: 2019/12/12

ملخص:

سنحاول في هذا البحث إبراز أن النحاة العرب، مع من نهاية القرن الأول للهجرة، وبخاصة خلال القرن الثاني، قد أثبتوا مجموعة من الأصول التي استنبطوها بطريقة علمية من النص القرآني ومن كلام العرب، ونبين المنطق الذي اعتمدت عليه علومهم. ونعني بالمنطق هنا مجموع الوسائل والأدوات التي يعتمد عليها البحث العلمي من تحليل للمعطيات واستنباط للأصول وإثبات للعلاقات وطرائق اكتشافها.

وسيسمح لنا هذا ببيان الطابع العلمي الصرف لتلك النصوص المؤسِّسة في مجال النحو الذي يعتبر أحد أهم مستويات الدرس اللساني، بغض النظر عن الغرض الذي ارتبط به ذلك العلم ابتداءً أو عرضا، لأن القيمة العلمية للبحث تتحدد أساسا بالأدوات المنهجية التي قام عليها والصياغة الدقيقة للنتائج.

الكلمات المفتاحية: النحاة العرب . الاستقراء . التعليل . المنطق الأرسطي . المنهج العلمي . الوسائل العقلية.

Summary:

We will try to show that from the end of the first century of the Hegira, and especially during the second century, Arab grammarians have established a set of rules that they scientifically deduced from the Koranic text and arabic dialects, and to show the logic on which this science was founded.

This will allow us to highlight the purely scientific nature of these founding texts in the field of grammar, without taking into account the purposes for which it was founded, because the value of science is determined by the methodical means and the rigorous formulation of results.

Key words :

Arabic grammarians – Induction – Justification – Aristotelian logic – scientific method – Rational means.

1 . مقدمة:

لقد أخذ كثير من الباحثين بتعاليم النظرية الوضعية التي ترى أن العلم . بالمعنى المعاصر للمصطلح . لم يظهر إلا في زمن تجاوز فيه العقل الإنساني التفسير الديني والتفسير الميتافيزيقي، وأسقط هؤلاء الباحثون معتقداتهم المعرفية على العلوم عند العرب، وعلى رأسها علوم اللغة، فقالوا إنها لم تكن علوما نظرية منزهة عن البعد النفعي كما يريد ذلك الوضعيون. وعلوم اللغة في نظرهم علوم ارتبطت بالجانب التطبيقي النفعي الذي يتعارض مع مبدأ العلم من أجل العلم. وإلى جانب هذه الفئة من الباحثين، فإن الذين يعترفون بشيء من العلمية في الدرس اللغوي عند العرب يقولون إنهم اقتبسوا علومهم من العلم الأرسطي ومنطقه. فهل يفتقر النحو العربي القديم فعلا إلى المقومات العلمية والأسس المنهجية التي تجعل منه علما بالمعنى المعاصر

للمصطلح؟ وهل صحيح أنه تأثر بمنطق أرسطو، إلى حد جعل منه نسخة باهته خالية من كل أصالة وإبداع؟

إننا نعتقد أن هذين الرأيين مُجانِبان للحقيقة التي تثبتها كثير من المعطيات العلمية التي تعج بها مصنفات علماء اللغة العرب والمسلمون، وبوجه خاص النحاة منهم.

وقبل أن نبين الأسس العلمية التي قام عليها الدرس النحوي عند العرب القدامى، فإنه من الملائم أن نبرز فساد الرأي الذي يدافع عنه كثير من المستشرقين والباحثين العرب المعاصرين وتهافته، وهو قولهم بأن النحو العربي مقتبس . من حيث أسسه المنهجية ومقوماته العلمية . من منطق أرسطو.

2 . حدود تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو:

إن القول بتأثر النحو العربي . نشأةً وازدهارا . بمنطق أرسطو هو قول مردود من الناحية التاريخية، إذ إن الانفجار الأكبر في النحو كان في زمن سيبويه والخليل في القرن الثاني للهجرة، وبعدها ظهر اتجاه مغاير متأثرا بعلم الكلام، ثم انتشر منطق أرسطو في بغداد وتأثرت به العلوم الإسلامية في معظمها، وكان ذلك في زمن المبرد وابن السراج في القرن الثالث للهجرة. والذي حصل هو أن هذا التأثر بمنطق أرسطو أدى إلى جمود العلوم الإسلامية وتقهقرها[1]. والمناظرة الشهيرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي وأبي بشر متى بن يونس المنطقي كانت سنة 326 للهجرة، وهذا يعني أنها حصلت بعد أن كان بعض النحاة العرب قد تأثروا، في نطاق ضيق، بمنطق أرسطو في نهاية القرن الثالث للهجرة، وبالتالي لا يمكن أن يستدل بها ما دامت النصوص المؤسِّسة الكبرى قد ظهرت قبل هذا التاريخ[2].

والحقيقة هي أن التأثر الكبير بهذا المنطق كان في أواسط القرن الرابع للهجرة مع أبي الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة 384 للهجرة، الذي مزج بين النحو والمنطق. فقد ذكر ابن الأنباري أنه « كان يمزج بين النحو والمنطق حتى قال أبو علي الفارسي: إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء »[3]. وعوضا عن أن يستفيد الدرس النحوي عند العرب من مزجه بالمنطق، فقد أدى ذلك إلى استغلاقه وتعقيده، إذ يقول ابن الأنباري في المقام نفسه: « وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه. فأما من لا نفهم من كلامه شيئا، فأبو الحسن الرماني...»[4]، هذا مع أن معرفة أبي الحسن الرماني بالمنطق كانت قليلة.

ومن جهة أخرى، فإن القائل بهذا التأثر يغفل عن أنه لا وجود « "للسلوجسموس" في استدلالات النحاة القدامى ومثل الحدود التي حصرها أرسطو كلها في الجنس والفصل وغير ذلك، بل كان ينبغي أن يُتفطَّن إلى أن ما يسميه الخليل "وجوه التصرف" عند إحصائه لعدد التقاليب التي يحتملها الثلاثي والرباعي وغيرها لا يقابلهما شيء أبدا في منطق أرسطو، بل هو أبعد شيء عنه لأنه تحليل رياضي »[5].

ومن المسائل التي يوردها كثير من المستشرقين، أمثال جورج ساراطون وبعض الباحثين العرب المحدثين كإبراهيم مدكور، قولهم بأن تقسيم العرب للكَلِمِ إلى ثلاثة أقسام إنما هو تقسيم أرسطي أخذوه عنه، وهذا قول مجانب للحقيقة، ذلك أن أرسطو قسم الكَلِمَ في الحقيقة إلى أربعة أقسام: الاسم (ONOMA) والكلمة (RHEMA) والرباط (CONJONCTION) والفاصلة (ARTICULATION/ARTICLE)، بينما أقسامه عند العرب ثلاثة وهي: الاسم والفعل والحرف. فكيف يكون النحاة العرب قد اقتبسوا تقسيمهم من تقسيم أرسطو؟. ثم إن التحليل الذي قام به أرسطو على اللغة كان موجَّها إلى الجانب المنطقي، أي إن الذي كان يهمه من اللغة هو ما تُساهِم به في « إقامة الحكم والقياس المنطقي، وبالتالي التمييز بين الصدق والكذب من الناحية العقلية. ولهذا فلا يحاول أن يكشف عن مجاري الكلام ووظائف كل عنصر فيها في الخطاب كخطاب، بل همه الوحيد هو البحث عن إقامة الحكم كحكم منطقي باللجوء إلى بنية اللغة اليونانية. وعلى هذا، فلا يهمه إلا الخطاب الخبري لأنه يمكن تصديقه أو تكذيبه»[6].

ومن هنا يتبين لنا أن تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو محدود جدا وليس ذا شأن، إذ إن النصوص الكبرى المؤسسة قد سبقت المرحلة التي بدأ فيها النحاة العرب يتأثرون فعلا بمنطق أرسطو. وأسوأ ما في الأمر أن هذا التأثر المتأخر لم يخدم النحو العربي بقدر ما أدى إلى تعقيد واستغلاقه. وبالتالي، فإن النحو العربي الأصيل لا يدين لمنطق أرسطو في شيء.

3 . أسس المنهج في النحو العربي:

إن التأثير الذي مارسه النص القرآني على العقل العربي جعله يدعو إلى التفكير في اللغة ونظامها، وهو ما قاد علماءها إلى الوقوف على كثير من الظواهر اللسانية. وكان النحو واحدا من أدق العلوم عندهم رغم تعدد مدارسه واختلافها في بعض المناحي التعليلية والتفسيرية.

ولم يكن اللحن هو السبب الوحيد والأول في نشأة العربي، وإن كان واحدا منها، بل إن السبب الأول في ذلك، كما يميل إلى ذلك بعضهم، هو سعيهم لفهم النص القرآني. ويسميه بعض علماء اللغة القدامى بعلم الإعراب أو الإعراب، أمثال ابن هشام والزجاجي وعبد القاهر الجرجاني. ويعرفه ابن السراج بقوله « إنما أريدَ به أن يَنْحُوَ المتكلم إذا تعلمه كلامَ العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب »[7].

وقد سلك النحاة العرب القدامى عدة مسالك، واستعملوا عدة وسائل عقلية وحسية شكلت العناصر الأساسية لمنهج البحث عندهم. وسنبين فيما يلي أهم المسالك التي نهجوها، وطابعها العلمي الأصيل.

1.3 . الاستقراء:

انطلاقا من التعريف الذي أوردناه آنفا لابن السراج، فإن الأساس الأول الذي اعْتُمِد في النحو هو الاستقراء، وهو تتبع الجزئيات (الظواهر الجزئية) لاستخراج الحكم العام، أو هو انتقال العقل من ملاحظة الوقائع الجزئية إلى المستوى النظري وصياغة القانون العام. وقد كان ابن السراج هذا هو أول من استعمل

مصطلح الاستقراء بهذا المعنى، أما غيره ممن سبقوه من النحاة، فقد استعملوا مصطلحات أخرى تؤدي المعنى نفسه، كالتتبع والإحصاء والاستقصاء والالتقاط والاستغراق.

وفعلا، فقد كان الاستقراء في النحو عند القدامى مسحا شاملا لجزئيات النص القرآني وتتبعا لكلام العرب في مصادره الأصلية واستخراجا للقوانين التي تحكم نظام اللسان العربي. ومعنى هذا أن النحاة كانوا يتعاملون مع الظواهر اللسانية كأية ظاهرة طبيعية أخرى تخضع للدراسة العلمية. وكانوا يعمدون إلى استقراء أكبر عدد ممكن من الجزئيات ضمانا لتقليص هامش الخطأ في استنباط الحكم العام. ولكن إذا كان استقراؤهم للنص القرآني استقراء تاما، لأنه نص معلوم الجزئيات، فإن استقراءهم لكلام العرب عن طريق السماع كان لا بد أن يكون ناقصا لتعذر حصر كل ما تنطق به العرب. ومع ذلك، فإن هذا ليس قدحا في القيمة العلمية لهذا المنهج، لأنهم كانوا يتتبعون كلام العرب، شعرا كان أو أمثالا أو خطبا أو غير ذلك، إلى أقصى الحدود، وهذا ما يقصده أبو حيان الأندلسي بقوله: « ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثال أو مثالين يحتملان غير ذلك، إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يَتَحَصَّلَ من ذلك الاستقراء قانون يغلب على الظن أن الحكم منوط به »[8]. ويعتبر هذا الضرب من الاستقراء للظواهر اللسانية منهجا وصفيا بامتياز، يستوفي كل الشروط التي يقتضيها المنهج العلمي.

ومن الإجراءات المنهجية المصاحبة للاستقراء التقسيمُ والتقعيدُ. ويتمثل التقسيم في وضع المصطلحات الفنية التي تعبر عن مختلف الظواهر اللسانية. ويُعطَى للمصطلح دلالة خاصة به قد لا تتوافق بالضرورة مع المعنى الذي تتضمنه لغة التواصل، لأن المصطلح، كما هو معلوم، ينتمي إلى اللغة الشارحة أو الواصفة لا اللغة الطبيعية.

أما التقعيد، فهو وضع القاعدة أو القانون بعد استنباطها من تتبع الجزئيات، لأن الاستقراء يهدف إلى الوقوف على الحالات المطردة لاستخلاص الحكم العام الذي يصدق على كل الظواهر الجزئية المتشابهة، سواء تلك التي تم إحصاؤها أو التي لم يوقف عليها، بغض النظر عن الشذوذ الذي قد يصاحب هذا الحكم العام . ويكون القانون هنا وصفيا لا معياريا، فالقاعدة « هي وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا حتى يعبر عنه بقاعدة »[9]. فهو إذن صياغة نظرية للقانون الذي يحكم الظاهرة اللسانية ويضبط العلاقات بين الجزئيات. ومن خصائص القاعدة:

أ ـ أن تكون عامة. وليس المقصود بالعموم الكلية، لأنه لكل قاعدة شذوذ أو استثناء، والشذوذ يبرر القاعدة كما يقال. وخاصية العموم هذه هي التي تجعلها ذات طابع علمي كما هو الشأن في القوانين العلمية المستنبطة في المنهج التجريبي الذي قوامه الاستقراء. وهذا التعميم إنما هو في واقع الأمر تجريد. ومن مستلزمات التجريد النظرة الكلية التي تسمح بإصدار أحكام عامة تسري على المادة اللسانية كلها، وهذا سلوك عقلي يميز المنهج العلمي الاستقرائي.

ب ـ أن تكون مختصرة قدر الإمكان. وهذه أيضا هي إحدى خصائص القانون العلمي الذي يصاغ في الغالب صياغة رياضية رمزية تعبر عن العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة أو بين الظواهر.

وهكذا، فقد أدى اعتماد النحاة العرب القدامى على الاستقراء . بمعناه العلمي الدقيق . إلى استنباط قسط وافر من القوانين والقواعد التي تحكم اللسان العربي. ويقول تمام حسان في سياق تأكيده أهمية الاستقراء وأسبقيته على كل المسالك الأخرى « لقد كانت دراسة النحو تدور في مبدأ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة ومشافهة الأعراب وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات والأمثلة، ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف وتنأى إلى حد كبير عن المعيار »[10].

2.3. السماع:

وبعد أن استقرى الجيل الأول والجيل الثاني من النحاة النص القرآني، وسَّعُوا أبحاثهم بالرجوع إلى السماع من فصحاء العرب وبخاصة الأعراب منهم، فكان كلام هؤلاء يحظى « بالأولوية المطلقة كأصل من أصول المعرفة العلمية اللغوية، أي كمصدر لتحصيل هذه المعرفة، ويُسَبِّقُونه، على هذا، على الأصل الآخر، وهو الاستدلال العقلي »[11]. ومعنى هذا أن هؤلاء النحاة كانوا يعوّلون كثيرا على المشاهدة الحسية، فلم يكن السماع عندهم يقتصر على الكلام، بل كان يتعداه إلى كل ما يجري في التخاطب من حركات وإيماء، وكل ما يوجد فيه من قرائن في حال الحديث.

وتعج كتب النحاة الأوائل، وبخاصة "كتاب" سيبويه و"معاني القرآن" للفراء بالنقل القائم على السماع. ويؤكد ابن جني كثيرا في كتاباته على الجانب الحسي ودوره في عمل النحاة، فيقول: « وإذا حكّمنا بديهة العقل، وتَرَافَعْنا إلى الطبيعة والحس، فقد وَفَّيْنا الصنعة حقها »[12].

ولم يكن اعتمادهم على السماع اعتمادَ من لا بصيرة له ولا تمحيص، فقد كانوا يُحَكِّمون مبدأ "تظاهر الروايات"، أي اتفاقها. فكانوا ينقلون العبارات كما وردت على ألسنة الفصحاء « ويكون التقبل لها بالحفاظ عليها كما سُمعت وبدون لجوء إلى أي ضابط وبدون تغيير»[13]، بل إنهم كانوا يقبلون العبارات التي تشذ عن القياس ومع ذلك يكثر استعمالها، وهو ما يسميه سيبويه بالنوادر.

ولشدة ثقتهم في السماع وفق المبدأ الذي ذكرناه، فإنهم كانوا يقدمونه على القياس. يقول ابن جني مشيرا إلى هذه الأسبقية « واعلم إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزتَه، فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة »[14]. ولا غرابة بعد هذا أن نجد سيبويه من أكثر المتشددين في ضرورة الأخذ بالسماع.

وأدى بهم هذا التتبع المنهجي للظواهر اللغوية إلى اكتشاف بعض العلاقات الثابتة بينها، ووضعوا لها مصطلحات تعبر عن شبكة من المفاهيم، من حيث هي وسائل عقلية استعانوا بها لوضع إطار نظري لهذا

العلم. ومن هذه المفاهيم، اللزوم والاستمرار، وهو علاقة تتمثل في ثبوت بعض الظواهر اللغوية بثبوت بعضها الآخر بصورة مطردة، أي بتوقف شيء منها على وجود شيء آخر في الاستعمال، كملازمة الضمة للاسم الذي يسمى فاعلا، والفتحةِ للاسم الذي يسمى مفعولا. وهذه العلاقة من محض المسموع تُسجَّل بالنقل، حيث "يشاهدها" في كل مكان وزمان. فهي إذن من ثوابت الظواهر. وقد عبر عبد الرحمن الحاج صالح عن هذا بقوله: « فهذا الارتباط الثابت بين عنصرين يسميه النحاة القدامى لزوما، وثبوته مكانا وزمانا يسمونه استمرارا»[15]. وليس هذا اللزوم منطقيا أو رياضيا، بل هو لزوم مادي، أي هو عبارة عن تساوق دائم بين ظاهرتين في الحدوث، وهو ما يعادل القانون الطبيعي حسب مصطلح العلم الحديث.

وإضافة إلى تقديمهم السماع على القياس، كان النحاة شديدي التمسك بظاهر الكلام. والظاهر عندهم هو الموجود العيني أو الواقع كما يدركه الحس، وهو بمعنى "الظاهرة" بتعبير العلم الحديث. وهذا موقف علمي في منتهى الموضوعية. وقد عبر عن ذلك ابن جني بقوله: « وأما الظاهر فهو ما تراه، ولسنا نَدَعُ حاضرا له وَجْهٌ من القياس لغائب مجوّز ليس عليه دليل »[16].

وهكذا يبدو، من الناحية المنهجية العلمية، أن النحاة، وبخاصة الأوائل منهم، كانوا حريصين في وضع الأصول والقواعد على الاعتماد على الحس والمشاهدة أكثر من رجوعهم إلى التأويل والتخمين. وهل السماع إلا ضرب من الملاحظة وتسجيل للمعطيات وفق ما يقتضيه المنهج العلمي التجريبي؟.

3 . 3 . القياس:

وليس المقصود به القياس الأرسطي أو القياس المنطقي عموما كما هو معروف لدى المناطقة، إنما المقصود به هو إرجاع ما لم يُسمَع إلى ما سُمِع. فالغرض منه كما يقول ابن جني « إنما نقيس ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب. والغرض من صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء »[17]. ويعرفه ابن الأنباري بقوله: « القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان»[18]. وهو معظم أدلة النحو، وقد قيل « إنما النحو قياس يتبع»*. ومعنى هذا أن المراد بالقياس النحوي هو التكافؤ في البنية أو المجرى بين الكلمات.

على أن ليس كل ما في اللغة قياس، بل إن الجزء الأكبر سماع، غير أنه إذا احْتِيج إلى ذلك لجأوا إليه. والقوم، كما قال ابن جني، « بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين، أحدهما ما لابد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه، نحو حجر ودار وما تقدم، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخف الكُلفة في علمه على الناس، فقنَّنوه وفصَّلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب»[19].

وقد كانوا يصنفون الكلام إلى مستويات أو طبقات بحسب الاطراد وأولوية الأخذ بهذا أو ذاك، فوضعوا في رأس الترتيب ما وافق القياس والسماع معا، وفي ذيل الترتيب ما شذ عن القياس والسماع معا، وبين هذا وذاك ما وافق أحدهما. يقول ابن جني في الخصائص: « ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة

[...] ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يَذَرُ ويَدَعُ [...] والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس [...] والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا [...] فلا يسوغ القياس عليه ولا رُدَّ إليه غيره»[20].

والقياس ـ كمنهج ـ متحفَّظٌ عليه بل ومطعون فيه كالتعليل. فهذا تمام حسان يرفضه، ويبرر رفضه لصلاحيته كمنهج للبحث باختلاف النحاة فيما بينهم، مستشهدا ببعض الأمثلة كقياس الكوفيين لـ"نعم" و"بئس" وأفعل التعجب على الأسماء فعدوها أسماء، وقياس البصريين لها على الأفعال فعدوها أفعلا، إذ يقول: « أي أن الأولين قاسوها على الأسماء فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أسماء وأن الآخرين قاسوها على الأفعال فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أفعال. ومعنى ذلك أن منطق القياس مختلف بين هؤلاء وأولئك، ومعنى هذا أيضا أن نتائج القياس لا ينبغي أن تكون محل ثقة تامة. وأكبر دليل على فشل القياس النحوي وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع تعارض النتائج التي يوصَل إليها عن طريقه كما رأينا، ومغزى ذلك أن منهج البحث في اللغة ينبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمعيار»[21].

3 . 4 . التعليل ونظرية العامل:

إن انتباه النحاة إلى التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات (باعتبار العربية لغة مُعرَبة) حسب موقعها في التركيب جعلهم يبحثون عن علة ذلك التغير. وفكرة العلة أو السبب فكرة فلسفية معروفة مرتبطة بنشاط العقل في ملاحظة الظواهر ومحاولة تفسيرها. ولما كان التغير يطرأ على أواخر الكلمات في لسان العرب (كما في بعض الألسن الأخرى)، تساءلوا عن سبب هذا التغير وتتبعوا كلام العرب، وحاولوا أن يعرفوا "كيف" يحدث هذا التغير و"متى" يحدث. وهذا هو أصل مصطلح الإعراب أو وصف بعض اللغات بأنها معربة، لأن هذا اللفظ يعني التغير. وكان هذا كله وراء "نظرية العامل" التي مدارها البحث في العامل الموجب للتغير[22]. فالعامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وهو لفظي ومعنوي، وفيه تقسيمات وتفريعات كثيرة كالعامل القوي والعامل الضعيف والعامل الأصلي والعامل الزائد والعامل القياسي والعامل السماعي إلخ...[23]، غير أن تفسير التغير بالاعتماد على نظرية العامل أمر مُخْتَلَفٌ فيه بين النحاة والمدارس النحوية. فبعضهم مثلا يعلل رفع المبتدأ بالابتداء، بينما يذهب آخرون إلى أن المبتدأ هو العامل في رفع الخبر والخبر هو العامل في رفع المبتدأ. وهذا الاختلاف في نظرية العامل وتعارض التعليلات هو مما يؤاخذ عليه هذا المنهج في التحليل ويُطعَن في صرامته ودقته، بل إن بعض العلماء المحدثين رفضوا نظرية العامل من أساسها، ويرون ألاّ عامل أصلا. فاللغة عندهم نظام متكامل قائم على العرف والمواضعة. فإذا كان المفعول منصوبا والفاعل مرفوعا، مثلا، فلأن العرف كرس ذلك عن طريق الاستعمال دون وجود سبب منطقي واضح، وليس من مانع منطقي أن يكون الأمر خلاف ذلك فيرفع المفعول به وينصب الفاعل، « لو أن المصادفة العرفية لم تجْرِ على النحو الذي جرت عليه»[24].

وإذا كان بعض النحاة المحدثين يرفضون فكرة العامل، فإن النظرية التوليدية التحويلية التي تؤكد ضرورة الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية للجملة، تؤكد في الوقت نفسه أن «البنية العميقة تمثل

العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، لذلك يعد العامل في حقيقته صحيحا في التحليل اللغوي، وقد عاد الآن في النظرية التحويلية على صورته في النحو العربي»[25].

ويتمثل التعليل في استكشاف الظواهر اللسانية وإبراز أحكامها النحوية وتفسيرها تفسيرا سببيا. وليس المقصود بعلل النحو ذلك المعنى الذي نجده في مبدأ السببية الذي يقول به الفلاسفة أو العلماء، إذ السبب وفق هذا المبدأ موجب للشيء المسبَّب أو النتيجة، وليست العلل في النحو من هذا في شيء.

إن التعليل واستكشاف السبب من صميم طبيعة النشاط العقلي. فإذا كان الاستقراء تتبعا للظواهر اللسانية الجزئية من أجل استنباط القواعد النحوية، فإن النصوص المستقراة لا تكشف بطبيعتها عن الأحكام المستنبطة، ولهذا اجتهد النحاة في الوقوف على علل تلك الأحكام، أو على الأقل على ما اعتقدوا أنها علل صحيحة.

وبهذا يكون التفسير بالعلل . الذي هو أحد مسالك العقل في تفسير الظواهر، بل يعتبر عند الفلاسفة العقليين مبدأ قبليا ـ هو أحد الأسس التي بني عليها النحو العربي، وتكون العلة هي التفسير للقاعدة التي بها يفهم التركيب النحوي.

ورغم ما للتفسير بالعلل من قيمة علمية وأهمية بالغة، فإن أنصار الاتجاه الوصفي الذي كرسه دوسوسير في بداية القرن العشرين يرفضونه بوصفه تكريسا للمعيارية. إذ المعيارية في نظرهم تتعارض مع الطابع العلمي الموضوعي. ومن الذين يمثلون هذا الاتجاه في النحو العربي الحديث، تمام حسان الذي يرفض العلة ونظرية العامل، كما يرفض القياس، معللا ذلك بأن هذا السلوك العقلي هو انتقال من المعطى الحسي المعروف إلى الفرض والتخمين، وهو أمر يتعارض في نظره مع منطق البحث العلمي الحديث، فهو يقول: « إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى أولا وآخرا بالإجابة عن ""كيف" تحدث هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن ""لماذا" تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين »[26]. فالفرق بين "كيف" و"لماذا" هو عينه الفرق بين الوصف والمعيار. ومعنى هذا أنه يرى في العلل النحوية ضربا من العلل الغائية التي لا يقرها العلم الحديث كمبدأ للتفسير بِعَدِّه مبدأ ميتافيزيقيا.

ولكن ألا يتعارض هذا الرفض مع مقتضيات البحث العلمي والنظر العقلي العميق؟، أليس من مقتضيات النظر العقلي البحث عن علل الظواهر التي تفسرها؟. إن «النظرة العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وما وراء الكيف»[27].

وقد نجد مسوغا لرفض التعليل في النحو بمقتضى المنطق الذي ذكره تمام حسان إذا طبقناه على التعليل عند الفقهاء والأصوليين الذين وضعوا هذا النهج في محاولتهم لفهم منطق الأحكام وأصولها، أما التعليل عند النحاة فهو مختلف عن ذلك في درجة ظهور العلة، ولهذا فإن تعليلهم أقرب إلى تعليل المتكلمين

منه إلى تعليل الفقهاء والأصوليين. وفي هذا المعنى يقول ابن جني في الخصائص «اعلم أن علل النحويين ــ وأعني حُذَّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا»[28].

ومعنى هذا أن علل النحويين تستند إلى معطيات الحس التي هي الظواهر اللسانية أكثر من استنادها إلى مجرد التخمين، رغم أن قبولها يكون على وجه الترجيح لا الإلزام، لأنها لا ترقى إلى درجة اليقين. ومع ذلك، فإنها، من جهة علم المناهج والإبستيمولوجيا، تقع في مستوى الفرضية التي هي أحد مقومات المنهج العلمي. ويذكر الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" مشيرا إلى معقولية التعليل ومشروعيته: « وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يُعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت بها على سجيتها وطباعها، وعَرَفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها عللُه وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعِل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها »[29].

3 . 5 . التحليل الرياضي والترميز:

لقد اعتمد الخليل على التحليل الذي يسمى اليوم بـ"قسمة التركيب"، ويسميه الخليل بـ"وجوه التصريف" في كتاب "العين". وهو بالضبط ما يعرف في الرياضيات بالتوفيقات. وقد ذكر في مقدمة هذا الكتاب قوله « اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، نحو "قد"، "دق"، "شد"، "دش"، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه، فتصير أربعة وعشرين وجها، يُكتب مستعمَلُها ويُلغى مهمَلُها [...] والكلمة السداسية تتصرف على مائة وعشرين وجها وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون وجها فتصير مائة وعشرين وجها يُستعمل أقلُّه ويلغى أكثره »[30]. وهذه العملية هي بالتحديد ما يعرف اليوم في الرياضيات بـ"العاملي". فتصريف الثنائي يمكن التعبير عنه رياضيا هكذا: 2!=1x2=2، والثلاثي: 3!=1x2x3=6، والرباعي: 4!=1x2x3x4= 24، والخماسي: 5!= 5x4x3x2x1=120.

ومن مظاهر التعبير الرياضي عن الظواهر اللسانية، ما يعتقد أن عبدالله بن إسحاق قد سبق الخليل إليه، وهو التمثيل بمعناه العلمي (la simulation) لِبُنَى الكلام باستعمال حروف ف/ع/ل كرموز للمتغيرات مقابل الثوابت، وهو تجريد مفيد جدا لأنه تعميم المعيّن على غير معيّن[31].

4 . خاتمة:

هذه بعض جوانب المنهج العلمي ـ لا كلها ـ لدى النحاة العرب القدامى. ويتبين لنا من خلالها وبعد مسح سريع لبعض مصادر النحو العربي أن هذا العلم تأسس على منطق متميز يتصف بكل مقتضيات المنهج العلمي الذي قام عليه العلم الحديث من دقة وصرامة وموضوعية في أعلى مستوياتها.

وتميزت أعمال النحاة العرب، وبخاصة الأوائل منهم، بالقدرة على المزاوجة بين المنقول والمعقول. ولا نبالغ إذا قلنا إن بعض مناحي مناهج البحث في الدرس اللغوي متقدمة جدا على مناهج البحث في العلم الحديث.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] . أنظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص. 24.

[2] . أنظر المرجع نفسه، ص. 41.

[3] . أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص. 276.

[4] . المرجع نفسه، ص. 276.

[5] . الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 29.

[6] . المرجع نفسه، ص. 63.

[7] ـ ابن السراج أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، المجلد الأول، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، 2009، ص. 39.

[8] . الأندلسي أبو حيان، منهج السالك، في الكلام على ألفية ابن مالك، ص. 194,
(Abu Hayyan's commentary to the Alfiyya of Ibn Malik, Manhaj as-salik fi 'l-kalam 'ala Ibn Malik, critically edited by Sidney Glazer, editor : Zellig S. Harris, New Haven, connecticut, 1947.)

[9] . حسان تمام، اللغة بين المعيلرية والوصفية، عالم الكتب، ط.4، القاهرة، 2001، ص. 157.

[10] . المرجع نفسه، ص. 44.

[11] . الحاج صالح عبدالرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 93.

[12] . ابن جني عثمان، الخصائص، ج1، تحقيق عبدالحميد الهنداوي، ، دار الكتب العلمية، لبنان، ص. 104.

[13] . الحاج صالح عبدالرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 110.

[14] . ابن جني، الخصائص، ج1، ص. 162.

[15] . الحاج صالح عبدالرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 187.

[16] . ابن جني، الخصائص، ص. 265.

[17] . نقلا عن عبدالرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 157.

[18] . ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971، ص. 45.

* القول صدر بيت منسوب إلى علي بن حمزة الكسائي، وتمامه: " إنما النحو قياس يتبع **** به في كل علم ينتفع".

[19] . نقلا عن عبدالرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 158.

[20] . ابن جني، الخصائص، ج1، ص.ص. 138...140.

[21] . حسان تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص. 50.

[22] . الياسري على مزهر، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2003، ص. 229.

[23] . أنظر عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص. 624.

[24] . حسان تمام، اللغة بين المعيلرية والوصفية،. 57.

[25] . سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب دار الكتب العالمية، بيروت، ص.ص. 19. 20.

[26] . حسان تمام، اللغة بين المعيلرية والوصفية، ص. 50.

[27] ـ عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ج1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ـ المغرب، ط.1، 1993، ص. 58

[28] . ابن جني، الخصائص، ص. 100.

[29] . أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979، ص.ص. 65 .66

[30] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مرتبا على أحرف المعجم، (المقدمة)، ط1، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص. 42.

[31] . الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 12.

قائمة المراجع:

1ـ أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

2. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1979.

3ـ أبو بكر بن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 1971.

4. أبو بكر محمد ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، المجلد1، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، 2009.

5. أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.(ينظر المرجع 13، Abu Hayyan)

6. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مرتب على أحرف المعجم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

7. حسان تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2001.

8. سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

9. عبد الرحمن الحاج صالح ، منطق العرب في علو م اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

10. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ج1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1993.

11. عثمان ابن جني، الخصائص، ج1، تحقيق عبدالحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

12. علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، لبنان، 20013.

13 - Abu Hayyan's commentary to the Alfiyya of Ibn Malik, Manhaj as-salik fi 'l-kalam 'ala Ibn Malik, critically edited by Sidney Glazer, editor : Zellig S. Harris, New Haven, connecticut, 1947